

5	ملخص البحث
8	الشكر والتقدير
9	مقدمة
11	أسباب اختيار الموضوع
12	الدراسات السابقة
17	أهداف البحث
18	منهجية البحث وفرضياته
19	تقسيمات البحث
22	منهجية دراسة المسائل الشرعية، والحواشي والفهارس
23	حدود البحث (الموضوعية و الزمانية)
24	صعوبات البحث

الباب الأول: البنية التحتية ومشاركة القطاع الخاص في تأسيسها؛ في الفكر

الاقتصادي الإسلامي، والفكر الاقتصادي الوضعي 25 - 160

27	تمهيد:
31	الفصل الأول: مفهوم مشاركة القطاع الخاص في تأسيس البنية التحتية .
32	المبحث الأول: ماهية البنية التحتية وأهمية مكوناتها في الفكر الاقتصادي الوضعي
33	أولاً: التعريف اللغوي.
34	ثانياً: التعريف الاصطلاحي.
34	تمهيد:
35	أولاً: التعريف الاصطلاحي للبنية التحتية لدى علماء التنمية الاقتصادية.
36	1- البنية التحتية كأداة للتغيير الهيكلي في الاقتصاد القومي.
37	2- البنية التحتية وحاجتها إلى اقتصاد قادر على تركيب رأس المال.

- 3- البنية التحتية تتسم بعدم قابلية بعض مشروعاتها إلى التجزئة..... 37
- 4- البنية التحتية تتسم بعدم قابلية منفعتها للتجزئة..... 38
- 5- البنية التحتية تتسم بأن نفعها عاما وجماعيا..... 38
- 6- البنية التحتية تتسم بطول العمر التقريخي والإنتاجي..... 38
- ثانيا: التعريف الاصطلاحي للبنية التحتية لدى علماء المالية العامة..... 40
- الخاصية الأولى: الاستهلاك غير التنافسي Non-Revel Consumption 42
- الخاصية الثانية: عدم إمكانية الاستبعاد Non-Excludability 43
- النفقة الإدارية..... 45
- النفقة الاجتماعية..... 45
- النفقة الاقتصادية..... 46
- ثالثا: التعريف الاصطلاحي للبنية التحتية لدى علماء القانون..... 48
- الخصائص المميزة لمشروعات البنية التحتية في علم القانون..... 49
- الخاصية الأولى: كون المرفق العام مشروع يخضع لإشراف الدولة..... 50
- الخاصية الثانية: استهداف النفع بانتظام واضطراد..... 51
- المبحث الثاني: ماهية البنية التحتية وأهمية مكوناتها في الفكر الاقتصادي الإسلامي..... 54
- تمهيد: 54
- المطلب الأول: جعل مبدأ "الحاجة العامة" ضابطا موضوعيا لتحديد البنى التحتية التي تلتزم
الشريعة الإسلامية بها. وفق مبدأ عام "تقديم الأهم على المهم"..... 56
- أولا: الضروريات..... 57
- ثانيا: الحاجيات..... 57
- ثالثا: التحسينيات..... 58
- 1- دفع المفسد مقدم على جلب المصالح..... 58
- 2- الضرورة تقدر بقدرها..... 59
- 3- الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام..... 59
- 4- ما وجب على سبيل البديل مقدم على ما وجب على سبيل الإرفاق..... 59
- المطلب الثاني: البنى التحتية التي تلتزم الشريعة الإسلامية بالإنفاق عليها..... 61

62	Pure Public Goods	النوع الأول: سلع عامة بحتة
63	Merit Goods	النوع الثاني: سلع شبة عامة
63		الصنف الأول: مشروعات البنية التحتية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية.
63		الصنف الثاني: مشروعات البنية التحتية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.
65		المطلب الثالث: حكم الإنفاق على البنية التحتية في إطار الشريعة الإسلامية.
71		المطلب الرابع: الإيرادات التي ينفق منها على البنية التحتية في إطار الشريعة الإسلامية.
74		تعريف البنية التحتية في الفكر الاقتصادي الإسلامي.
77		المطلب الخامس: مسائل فقهية متفرقة حول الإيرادات التي ينفق منها على البنية التحتية.
82		المبحث الثالث: مراحل تطور الفكر الاقتصادي تجاه تأسيس البنية التحتية في الدولة.
83		تمهيد:
86		المطلب الأول: موقف الفكر الكلاسيكي من دور الدولة في تأسيس البنية التحتية.
93		المطلب الثاني: موقف الفكر الكينزي من دور الدولة في تأسيس البنية التحتية.
102		المطلب الثالث: موقف الفكر الكلاسيكي الحديث من دور الدولة في تأسيس البنية التحتية.
106		المبحث الرابع: كيفية مشاركة القطاع الخاص في تأسيس البنية التحتية.
106		تمهيد:
106		أولاً: التعريف اللغوي لمصطلح "مشاركة القطاع الخاص".
108		ثانياً: تعريف "مشاركة القطاع الخاص" اصطلاحاً.
113		-اصطلاح المشاركة الضيقة.
114		1-التخصيص.
115		2- عقود BOT .
115		-اصطلاح المشاركة الواسعة.
115		1-عقد الخدمة.
116		2-عقد التأجير.
116		3-عقد الإدارة.
117		4-عقد الالتزام.
117		5-بعض عقود BOT .

118.....	6-مشاركة القطاع العام - الخاص PPP
123.....	الفصل الثاني: دوافع مشاركة القطاع الخاص
124.....	المبحث الأول: الدوافع السياسية لمشاركة القطاع الخاص
125.....	البعد الأول: البعد الواقعي
125.....	البعد الثاني: البعد التكتيكي
126.....	البعد الثالث: البعد البنوي
128.....	المبحث الثاني: الدوافع الاقتصادية لمشاركة القطاع الخاص
130.....	المبحث الثالث: الدوافع الاجتماعية لمشاركة القطاع الخاص
133.....	الفصل الثالث: شروط نجاح مشاركة القطاع الخاص
133.....	تمهيد:
135.....	المبحث الأول: تحديد أهداف التحول نحو القطاع الخاص
135.....	أولا: أهداف الكفاءة والتنمية الاقتصادية
136.....	ثانيا: أهداف مالية
136.....	ثالثا: أهداف توسيع وتنويع قاعدة الملكية
136.....	رابعا: أهداف سياسية
136.....	المبحث الثاني: تهيئة المناخ السياسية والتشريعي والاقتصادي الملائم للتحول نحو
139.....	القطاع الخاص
139.....	المطلب الأول: المناخ السياسي الملائم للتحول نحو القطاع الخاص
139.....	أولا: اعتماد نظام اقتصادي يسمح بتفعيل آليات السوق
146.....	ثانيا: الاستقرار السياسي
147.....	ثالثا: تهيئة الرأي العام للتحول للقطاع الخاص
148.....	المطلب الثاني: المناخ التشريعي الملائم للتحول نحو القطاع الخاص
151.....	المطلب الثالث: المناخ الاقتصادي الملائم للتحول نحو القطاع الخاص
155.....	1-تهيئة مناخ تنافسي
156.....	2-تحرير الأسعار
156.....	3-الاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي

- 156..... 4- إصلاح القطاع المالي.
- 157..... 5- توفر أسواق مالية تتمتع بالكفاءة العالية.
- المبحث الثالث: تحديد الأنشطة المرشحة لمشاركة القطاع الخاص فيها وفقا للاستهلاك وعدم الاستبعاد، وكيفية التخطيط لنجاح تلك المشاركة.
- 158.....

الباب الثاني: مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) . 161- 200

- 162..... تمهيد:
- 163..... الفصل الأول: مفهوم مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT
- 164..... المبحث الأول: مشروعات (BOT) : التعريف، والخصائص، والنشأة.
- 164..... -تعريف الباحثين في مجال الاقتصاد لمشروعات (BOT)
- 165..... -خصائص مشروعات (BOT) لدى علماء الاقتصاد.
- 166..... -تعريف الباحثين في مجال القانون لمشروعات (BOT).
- 167..... -خصائص مشروعات (BOT) لدى علماء القانون.
- 167..... -نشأة مشروعات (BOT) .
- 170..... المبحث الثاني: صيغ مشروعات (BOT).
- 170..... 1- (عقود التشييد - التشغيل - نقل الملكية) (BOT)
- 170..... 2- عقود التشييد - التملك - التشغيل - نقل الملكية (B.O.O.T) (Build- Own- Operate- Transfer)
- 170..... 3- عقود التشييد - التملك - التشغيل (B.O.O) (Build -Own- Operate)
- 171..... 4- عقود التصميم - التشييد - التمويل - التشغيل (D.B.F.O) (Design - Build - Finance - Operate)
- 171..... 5- عقود التشييد - نقل الملكية - التشغيل (B.T.O) (Build - Transfer - Operate)
- 171..... 6- عقود التشييد - التأجير - نقل الملكية (B.L.T) (Build - Lease - Transfer)

172.....	7- عقود التحديث - التملك - التشغيل - نقل الملكية (Modernize - (M.O.O.T) Own - Operate - Transfer)
172.....	8- عقود التجديد - التملك - التشغيل (Rehabilitate - Own - (R.O.O) Operate)
173.....	9- عقود التشييد - التمويل - نقل الملكية (Build - Finance - (B.F.T) Transfer
173.....	10- عقود التأجير - التدريب - نقل الملكية (Lease - Training - (L.T.T) Transfer)
174.....	المبحث الثالث: الأطراف المشاركة في مشروعات (BOT) تمهيد:
174.....	المطلب الأول: الأطراف الأصليون في عقد (BOT) أولاً: الحكومة المضيفة.
175.....	-تعريف الحكومة المضيفة.
175.....	-مهام الحكومة المضيفة قبل التعاقد.
176.....	-مهام الحكومة المضيفة بعد التعاقد.
176.....	ثانياً: تعريف شركة المشروع.
176.....	-مهام شركة المشروع قبل التعاقد.
177.....	-مهام شركة المشروع بعد التعاقد.
178.....	المطلب الثاني: الأطراف التابعون في عقد (BOT)
181.....	الفصل الثاني: مراحل تنفيذ مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)
182.....	المرحلة الأولى: مرحلة تحديد المشروع.
183.....	المرحلة الثانية: مرحلة الإعداد الحكومي للمناقصة العامة.
185.....	المرحلة الثالثة: مرحلة إعداد الرعاة المحتملين.
186.....	المرحلة الرابعة: مرحلة اختيار المشروع.
187.....	المرحلة الخامسة: مرحلة تنمية المشروع.
188.....	المرحلة السادسة: مرحلة تنفيذ المشروع.
189.....	المرحلة السابعة: مرحلة تشغيل المشروع.

- 7- عقود التحديث - التملك - التشغيل - نقل الملكية (Modernize - (M.O.O.T) Own - Operate - Transfer) 172.....
- 8- عقود التجديد - التملك - التشغيل (Rehabilitate - Own - (R.O.O) Operate) 172.....
- 9- عقود التشييد - التمويل - نقل الملكية (Build - Finance - (B.F.T) Transfer 173.....
- 10- عقود التأجير - التدريب - نقل الملكية (Lease - Training - (L.T.T) Transfer) 173.....
- المبحث الثالث: الأطراف المشاركة في مشروعات (BOT) 174.....
- تمهيد: 174.....
- المطلب الأول: الأطراف الأصليون في عقد (BOT) 174.....
- أولاً: الحكومة المضيفة. 174.....
- تعريف الحكومة المضيفة. 175.....
- مهام الحكومة المضيفة قبل التعاقد. 175.....
- مهام الحكومة المضيفة بعد التعاقد. 176.....
- ثانياً: تعريف شركة المشروع. 176.....
- مهام شركة المشروع قبل التعاقد. 176.....
- مهام شركة المشروع بعد التعاقد. 177.....
- المطلب الثاني: الأطراف التابعون في عقد (BOT) 178.....
- الفصل الثاني: مراحل تنفيذ مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) 181.....
- المرحلة الأولى: مرحلة تحديد المشروع. 182.....
- المرحلة الثانية: مرحلة الإعداد الحكومي للمناقصة العامة. 183.....
- المرحلة الثالثة: مرحلة إعداد الرعاة المحتملين. 185.....
- المرحلة الرابعة: مرحلة اختيار المشروع. 186.....
- المرحلة الخامسة: مرحلة تنمية المشروع. 187.....
- المرحلة السادسة: مرحلة تنفيذ المشروع. 188.....
- المرحلة السابعة: مرحلة تشغيل المشروع. 189.....

190.....	سرحه السامنه: مرحلة نقل الملكية.....
193..	الفصل الثالث: مخاطر مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، وكيفية توزيعها.
193.....	تمهيد:
193.....	المطلب الأول: تعريف المخاطر لغة واصطلاحاً.....
195....	المطلب الثاني: أنواع المخاطر التي تواجهها مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)
195.....	1-المخاطر المالية.....
196.....	2-المخاطر السوقية.....
196.....	3-مخاطر انخفاض الإيرادات.....
197.....	4-مخاطر ارتفاع تكاليف الانشاء.....
198.....	5-المخاطر السياسية.....
199.....	المطلب الثالث: كيفية توزيع المخاطر التي تواجهها مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)

الباب الثالث: الإطار الاقتصادي لمشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية

284 - 201 (BOT)

203.....	الفصل الأول: الأسباب الاقتصادية الدافعة لاستخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)
205.....	لمبحث الأول: تطور الفكر الاقتصادي العالمي.....
210.....	لمبحث الثاني: تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.....
211.....	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة.....
213.....	المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة.....
213.....	أولاً: زيادة النفقات.....
213.....	-أسباب اقتصادية.....
214.....	-أسباب اجتماعية.....
215.....	-أسباب إدارية.....
215.....	-أسباب مالية.....
215.....	-أسباب سياسية.....

- 216..... ثانيا: نقص الإيرادات.
- 216..... الثالث: كيفية تخفيض العبء عن الموازنة العامة
- 219..... الخيار الأول: تخفيض النفقات.
- 220..... الخيار الثاني: زيادة الموارد.
- 223..... الخيار الثالث: تخفيض النفقات ، وزيادة الإيرادات معا.
- 223..... الخيار الرابع: تمويل المشروعات من خلال أساليب حديثة مثل عقود (BOT)
- 225..... المبحث الثالث: ضعف الكفاءة الإنتاجية لمشروعات البنية التحتية.
- 225..... المطلب الأول: مفهوم الكفاءة الإنتاجية.
- 228..... المطلب الثاني: أسباب ضعف الكفاءة الإنتاجية.
- 230..... المطلب الثالث: كيفية رفع الكفاءة الإنتاجية.
- 230..... 1-عوامل فنية.
- 231..... 2-عوامل إنسانية.
- 231..... الخيار الأول: التعاقد مع أحد بيوت الخبرة الإدارية
- 232..... الخيار الثاني: مشاركة القطاع الخاص.
- الفصل الثاني: الخصائص الاقتصادية للمشروعات التي يمكن تنفيذ من خلال عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) في تشييد مشروعات البنية التحتية
- 233..... -الخصائص الإيجابية.
- 239..... -الخصائص السلبية.
- 242.....
- الفصل الثالث: الدور الرقابي الذي ينبغي أن تقوم به الدولة على القطاع الخاص المشارك في تنمية الاقتصاد الوطني عبر تشييد مشروعات البنية التحتية من خلال عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)
- 245.....
- المبحث الأول: حدود وأهداف رقابة الدولة على شركة المشروع المنفذة لمشروعات (BOT)
- 246..... 1-حق الرقابة الفنية.
- 247..... 2-حق الرقابة المالية.
- 247..... 3-حق الرقابة الإدارية.
- 247..... 4-حق رقابة أعمال الصيانة والتجديد.

- 248..... . (BOT) المنفذة لمشروعات
- المبحث الثاني: أدوات رقابة الدولة على شركة المشروع
250.....
- ادارة الجودة الشاملة (TQM) كأداة رقابية مقترحة.
253.....
- تعريف منهجية إدارة الجودة الشاملة.
254.....
- الأسس الفكرية والفلسفية التي تركز عليها منهجية إدارة الجودة الشاملة.
254.....
- الفصل الرابع: الآثار الاقتصادية لاستخدام عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية**
261.....
- (BOT) في تشييد عقود مشروعات البنية التحتية**
262.....
- المبحث الأول: تنشيط السوق المالي، واتساع قاعدة المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية
262.....
- المطلب الأول: مفهوم سوق المال.....
264.....
- المطلب الثاني: تقسيمات سوق المال.....
264.....
- 1-سوق رأس المال (متوسطة وطويلة الأجل) وسوق النقد (قصير الأجل).....
264.....
- 2-سوق فورية (حاضرة)، وسوق آجلة (مستقبلية).....
265.....
- 3-سوق أولية (إصدار)، وسوق ثانوية (تداول).....
266.....
- 4-سوق منظمة (البورصة)، وسوق غير منظمة.....
266.....
- 5-سوق الأوراق المالية (دين، ملكية)، سوق الصرف الأجنبي.....
267.....
- المطلب الثالث: الأركان الأساسية للسوق المالي.....
267.....
- الركن الأول: وحدات اقتصادية ذات فائض مالي.....
268.....
- الركن الثاني: وحدات اقتصادية ذات عجز مالي.....
268.....
- الركن الثالث: السماسرة وتجار الأوراق المالية.....
269.....
- المطلب الرابع: دور تأسيس البنية التحتية من خلال أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)
في تنشيط السوق المالي، واتساع قاعدة المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية...
270.....
- المبحث الثاني: تعبئة المدخرات، وزيادة التكوين الرأسمالي.....
271.....
- تكوين رأسمالي حسب رضا الأفراد وطواعيتهم (اختيار - إجباري).....
271.....
- تكون رأسمالي من وجهة نظر وطنية:.....
271.....
- 1-مصادر تمويل داخلية:.....
271.....
- أ-مدخرات القطاع العائلية.....
271.....
- ب-مدخرات قطاع الأعمال الخاص.....
271.....

- ج-مدخرات قطاع الأعمال العام. 271.....
- د-مدخرات القطاع الحكومي. 271.....
- 2-مصادر التمويل الخارجية: 272.....
- تعبئة المدخرات وإحداث التراكم الرأسمالي من خلال الصناديق الاستثمارية وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) 275.....
- الفرع الأول: ماهية أداة تعبئة صناديق الاستثمار وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) 275.....
- الفرع الثاني: المتطلبات الأساسية لاستخدام صناديق الاستثمار في تمويل عمليات تأسيس البنية التحتية وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) 279.....
- المبحث الثالث: الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وكفاءة أفضل في التوزيع. 281.....

الباب الرابع: موقف الاقتصاد الإسلامي من تأسيس البنية التحتية من خلال

أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) 285 - 394

- تمهيد: 285.....
- الفصل الأول: التكيف الشرعي لتشييد البنى التحتية من خلال أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) 288.....
- مبحث الأول: الموضوعات الفقهية التي سيتم توظيفها في التكيف الشرعي العقود (BOT) 290... 290.....
- المطلب الأول: عقد الاستصناع. 290.....
- الاستصناع لغة واصطلاحا. 290.....
- أركان عقد الاستصناع. 295.....
- شروط الاستصناع. 295.....
- الفرق بين الاستصناع والسلم. 297.....
- الفرق بين الاستصناع والمقولة. 298.....
- طلب الثاني: عقد الإجارة. 299.....
- الإجارة لغة واصطلاحا. 299.....
- أركان الإجارة. 300.....
- شروط في المنفعة المعقود عليها. 300.....

- 301.....
- 302.....
- 303.....
- 303.....
- 303.....
- 304.....
- 304.....
- 306.....
- 307.....
- 313.....
- 314.....
- 314.....
- 314.....
- 314.....
- 316.....
- 316.....
- 317.....
- 319.....
- 321.....
- 322.....
- 322.....
- 323.....
- 324.....
- 327.....
- 327.....
- شروط الإجارة.....
- شروط لزوم الإجارة.....
- المطلب الثالث: الإقطاع.....
- الإقطاع لغة واصطلاحاً.....
- مشروعية الإقطاع.....
- أنواع الإقطاع.....
- النوع الأول: إقطاع تمليك.....
- النوع الثاني: إقطاع استغلال.....
- النوع الثالث: إقطاع إرفاق.....
- المبحث الثاني: التكيف الفقهي (BOT) التي تفضل فيها المشروعات على ملكية الدولة.....
- المطلب الأول: التكيف الفقهي لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) .
- الفرع الأول: التكيف الفقهي لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) على أنها عقود إستصناع.....
- الشرط الأول: بيان جنس المشروع ونوعه وقدره وصفته.....
- الشرط الثاني: أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس.....
- الشرط الثالث: أن لا يكون فيه أجل.....
- التكيف الفقهي لدفع ثمن (المال المصنوع).....
- آراء الفقهاء في اعتبار المنفعة أموال متقومة.....
- الفرع الثاني: التكيف الفقهي لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) على أنها عقود إجارة.....
- الإشكالات الموجهة إلى التكيف وحلولها:.....
- الإشكال الأول: نوع الأجرة.....
- الإشكال الثاني: أن الأجرة المدفوعة هو منفعة من جنس المعقود عليه.....
- الإشكال الثالث: أن تأجيل استحقاق الأجير يخالف أحكام الإجارة.....
- الفرع الثالث: التكيف الفقهي لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) على أنها إقطاع.....
- أولاً: الأراضي التي يحق للدولة إقطاعها.....

- ثانيا: ملائمة الإقطاع لتوافقه مع عقود (BOT) في التكيف الفقهي.....328
- ثالثا: مدى توافق القانون الإداري مع الإقطاع.328
- رابعا: الفرق بين الإقطاع وإدارة الأموال الخاصة في الدومين الخاص والمملوك للدولة.....331
- المطلب الثاني: التكيف الفقهي لعقد البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT).....332
- المطلب الثالث: التكيف الفقهي لعقد البناء ونقل الملكية والتشغيل (BTO).....339
- المطلب الرابع: التكيف الفقهي لعقد البناء والتأجير ونقل الملكية (BLT).....340
- المطلب الخامس: التكيف الفقهي لعقد التحديث والتملك والتشغيل ونقل الملكية (MOOT).....341
- المطلب السادس: التكيف الفقهي لعقد البناء والتمويل ونقل الملكية (BFT).....343
- المبحث الثالث: التكيف الفقهي لعقود (BOT) التي تظل فيها المشروعات على ملكية القطاع الخاص.....345
- المطلب الأول: التكيف الفقهي لعقد البناء والتملك والتشغيل (BOO).....346
- المطلب الثاني: التكيف الفقهي لعقد التصميم والبناء والتمويل والتشغيل (DBFO).....347
- المطلب الثالث: التكيف الفقهي لعقد التجديد والتملك والتشغيل (ROO).....349
- المطلب الرابع: التكيف الفقهي لعقد التأجير والتدريب ونقل الملكية (LTT).....350
- الفصل الثاني: دور المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT).....353
- تمهيد:353
- المبحث الأول: واقع التمويل في عقود (BOT).....355
- المطلب الأول: أهمية تمويل مشروعات (BOT) والصعوبات التي تواجه شركة المشروع في توفيره.....355
- المطلب الثاني: أساليب ومصادر التمويل في مشروعات (BOT).....357
- الأساليب الأساسية المتبعة في تمويل مشروعات (BOT).....357
- أولا: رأس المال بنظام الملكية.....357
- ثانيا: رأس المال بنظام المديونية.....358

- 359..... ثالثا: التمويل المختلط.....
- 359..... رابعا: بنوك الصادرات والواردات الدولية، ومؤسسات التنمية الدولية.
- 363..... المطلوب الثالث: تمويل مشروعات (BOT)، والعلاقات التعاقدية لأطراف الاتفاقية.
- 369..... المبحث الثاني: الأدوات التمويلية الإسلامية المناسبة لعقود (BOT)
- 369..... تمهيد:
- المطلب الأول: عمل المؤسسات المالية الإسلامية جنبا إلى جنب مع المؤسسات المالية
- 370..... التقليدية في تمويل مشروعات (BOT)
- 374..... العقد الأول: عقد المراجعة.
- 376..... العقد الثاني: عقد الاستصناع.
- 377..... العقد الثالث: عقد الإجارة المنتهية بالتمليك.
- 380..... المطلوب الثاني: قيام المصرف الإسلامي بدور شركة المشروع في مشروعات (BOT)
- الأمر الأول: أهمية التوجه نحو قيام المصرف الإسلامي بدور شركة المشروع بشكل
- 381..... منفرد.
- الأمر الثاني: كيفية تنفيذ المصرف الإسلامي لمشروعات البنية التحتية في حالة قيامه
- 382..... بدور شركة المشروع بشكل منفرد.
- أولا: آلية عرض تنفيذ المصرف الإسلامي لمشروع على صيغة البناء والتشغيل
- 383..... ونقل الملكية (BOT)
- ثانيا: آلية عرض تنفيذ المصرف الإسلامي لمشروع على صيغة البناء والتملك
- 384..... والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)
- ثالثا : آلية عرض تنفيذ المصرف الإسلامي لمشروع على صيغة البناء ونقل
- 386..... الملكية والتشغيل (BTO)
- رابعا: آلية عرض تنفيذ المصرف الإسلامي لمشروع على صيغة البناء والتأجير
- 387..... ونقل الملكية (BLT)
- خامسا: آلية عرض تنفيذ المصرف الإسلامي لمشروع على صيغة التحديث
- 389..... والتملك والتشغيل ونقل الملكية (MOOT)

- سادسا: آلية عرض تنفيذ المصّر الإسلامي لمشروع على صيغة البناء والتمويل ونقل الملكية (BFT) 390
- سابعا: آلية عرض تنفيذ المصّر الإسلامي لمشروع على صيغة البناء و التمايك والتشغيل (BOO) 391
- ثامنا: آلية عرض تنفيذ المصّر الإسلامي لمشروع على صيغة التصميم والبناء والتمويل والتشغيل (DBFO) 392
- تاسعا: آلية عرض تنفيذ المصّر الإسلامي لمشروع على صيغة التجديد والتملك والتشغيل (ROO) 393
- عاشرا: آلية عرض تنفيذ المصّر الإسلامي لمشروع على صيغة التأجير والتدريب ونقل الملكية (LTT) 394

الباب الخامس: تجربة الاقتصاد السعودي في تشييد البنية التحتية من خلال

أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) 397 - 480

- الفصل الأول: دور القطاع الخاص في التنمية في المملكة العربية السعودية 399
- المبحث الأول: دور القطاع الخاص في أعمال التنمية في مرحلة ما قبل التخصيص 403
- المطلب الأول: مظاهر الدعم والرعاية التي حظي بها القطاع الخاص من قبل الحكومة. 403
- المطلب الثاني: النشاطات الاقتصادية التي مارسها القطاع الخاص في مرحلة ما قبل التخصيص 408
- المبحث الثاني: دور القطاع الخاص في أعمال التنمية في مرحلة التخصيص 412
- المطلب الأول: دور المشاركة والتكامل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي. 412
- المطلب الثاني: النشاطات الاقتصادية التي مارسها القطاع الخاص في مرحلة التخصيص 413
- أولا: قطاع الاتصالات. 416
- ثانيا: قطاع الكهرباء. 417
- ثالثا: قطاع الثروة المعدنية 418
- رابعا: قطاع الموانئ. 418

- 418.....خامسا: قطاع النقل الجوي.
- 418.....سادسا: المؤسسة العامة للخطوط الحديدية.
- 419.....سابعا: خدمات البريد.
- 419.....ثامنا: الخدمات الصحية.
- 419.....تاسعا: قطاع التأمين.
- 421.....الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية.
- 421.....تمهيد:
- 422.....المبحث الأول: سياسة تحفيز الاستثمار في بيئة الاستثمار السعودي.
- 428.....المبحث الثاني: توجهات التعليم والتدريب الفني بما يتناسب مع خطط ومتطلبات التنمية.
- 433.....المبحث الثالث: واقع التخصيص في بيئة الاستثمار السعودي.
- 433.....المطلب الأول: دوافع التخصيص في المملكة العربية السعودية.
- 439.....المطلب الثاني: أهداف التخصيص في المملكة العربية السعودية.
- 444.....المطلب الثالث: معايير تحديد الأولويات في اختيار المنشآت المرشحة للتخصيص في المملكة ..
- 445.....المطلب الرابع: الطرق والأساليب التي اتبعتها المملكة العربية السعودية في التخصيص
- 447.....المبحث الرابع: أسواق رأس المال في بيئة الاستثمار السعودي.
-الفصل الثالث: نماذج من الجهات الحكومية التي استخدمت نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) لتشييد مرافق البنية التحتية في المملكة العربية السعودية
- 453.....المبحث الأول: نماذج من المشروعات المنفذة عبر أسلوب (BOT) في المملكة العربية السعودية ..
- 454.....1-الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية في وزار التجارة والصناعة.
- 455.....2-شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع.
- 456.....3-المؤسسة العامة للخطوط الحديدية.
- 457.....4-المؤسسة العامة للموانئ السعودية.
-بحث الثاني: تجربة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية في وزارة التجارة والصناعة في تنميتها للبنى التحتية لديها من خلال أسلوب (BOT)
- 458.....لمطلب الأول: مكانة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية في عملية التنمية الصناعية
- 459.....

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمدن الصناعية التابعة للهيئة ومساحتها المطبورة، وعدد المصانع القائمة فيها	461
المطلب الثالث: مشروعات البنية التحتية الجاري تنفيذها، والمتوقع تدشينها عبر أسلوب (BOT) في المدن الصناعية التابعة للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التنمية ..	463
المطلب الرابع: ملخص وثيقة الدعوة المقدمة من قبل الهيئة الصناعية إلى القطاع الخاص ..	464
الخاتمة	481
التوصيات والمقترحات	492
فهرس المراجع والمصادر	493
فهرس الجداول	527
فهرس الأشكال	527
فهرس الموضوعات	528